تضمن عدة أنشطة وبرامج ومسابقات وجوائز

قرية صباح الأحمد التراثية تطلق احتفالاتها الوطنية

السيرك الايطالي في القرية التراثية

جانب من احتفالات الأعياء الوطنية

الفنون الشعبية

مواكبة لانطلاق احتفالات الأعياد الوطنية، قالت اللجنة المنظمة في قرية صباح الأحمد التراثية في تصريح صحفي أن القرية ستحتضن اليوم عدة أنشطة وبرامج ومسابقات وجوائز وذلك بمناسبة مرور الذكرى الثالثة عشرة على تولي صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في البلاد ومرور الذكرى الثامنة والخمسون على الاستقلال، والذكرى الثامنة والعشرين على التحرير.

ودعت اللجنة في بيانها المواطنين والمقيمين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي إلى حضور فعاليات القرية التراثية خلال أيام الخميس والجمعة والسبت على التوالي والتي تتضمن العديد من الفعاليات الوطنية والتراثية بمواكبة من قطاعي الإذاعة والتلفزيون بوزارة الإعلام.

وذكرت اللجنة أن فعاليات القرية التراثية ومهرجان الموروث الشعبي الخليجي يعمل سنويا على إعادة إحياء تراث الآباء والأجداد وجمع عبق الماضي في رؤية الحاضر، واستحضار الكثير من الأنشطة والحرف القديمة والمشغولات اليدوية، وإبراز التراث الكويتي والخليجي عبر المتاحف التاريخية بالقرية.

وثمنت اللجنة التعاون من قبل المؤسسات والجهات الحكومية بينها وزارات الداخلية، الصحة، البلدية، الشباب، وهيئة الرياضة والمطافيء وغيرها من الجهات ذات الصلة، لافتة إلى أن تلك الجهود أثمرت عن إنجاح فعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي، وسط كثافة جماهيرية لافتة من أبناء الكويت والخليج، يذكر أن قرية صباح الأحمد التراثية تقع في السالمي (الكيلو 59) وهي تشهد سنويا فعاليات وبرامج تراثية ورياضية وترفيهية متعددة ضمن موسم مهرجان الموروث الشعبي الخليجي الذي سوف يستمر إلى شهر مارس المقبل.

قرية البادية

قرية صباح الأحمد التراثية

مدينة الكويت القديمة

شمات

«الأمة» ينتصر

وأظهرت نتيجة التصويت على تقرير اللجنة التشريعية البرلمانية ، الذي انتهى بعدم دستورية الاستجواب موافقة 41 عضوا وعدم موافقة 16 عضوا ، فيما لم يدل ثلاثة أعضاء بأصواتهم من اجمالي الحضور البالغ عددهم 60 عضوا.

وجاءت هذه النتيجة بعد انتقال المجلس إلى مناقشة بند تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية ، عن مدى دستورية موضوع الاستجواب، وتحدث في هذا البند النائبان الدكتور عبدالكريم الكندري ورياض العدساني ، معارضين لتقرير اللجنة «التشريعية» ، في حين تحدث النائبان صفاء الهاشم وسعدون العتيبي مؤيدين للتقرير.

من جهته أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن رفع الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري ، إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، من جدول الأعمال جاء بناء على أغلبية النواب ، بالموافقة على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب الجلسة : «الحمد لله انتهينا من قوانين ما بين أمس واليوم واتفاقية» ، مشيرًا إلى أنه « تمت مناقشة تقرير اللجنة التشريعية ، واستمعنا لوجهات نظر مختلفة ، وأي نائب بالتأكيد يختلف مع بعضها ويتفق مع البعض الآخر، وفي النهاية العملية الديمقراطية هي عبارة عن تصويت ورأي أغلبية المجلس».

أضاف أن نتيجة التصويت على رفع الاستجواب بناء على تقرير لجنة الشؤون التشريعية ، الذي أوضح بأن الاستجواب غير دستوري ، كانت 41 مع التقرير و 16 عدم موافقة و 3 لم يدلوا بأصواتهم وانسحاب 3 .

وأكد الغانم أن هذا القرار ليس فقط لـ 41 نائبًا الموجودين بالمجلس ، إنما يشكل أغلبية نيابية ، لافتا إلى أن «أغلبية النواب كانوا مع رفع الاستجواب ، والجميع أدلى بدلوه ، وقد يكون هناك حدة في وجهة نظر البعض والواجب تقبلها» ، مستدركا « لكن الأمر الذي لا يمكن أن أقبل به داخل قاعة عبد الله السالم هو الإساءة لأشخاص ، سواء كانوا مستشارين في المجلس وأعتذر منهم، وكون الشخص غير كويتي ، فهذا لا يعني أن يسمح بالإساءة له أو لاسمه ، وأقول للمستشار الذي تمت الإساءة له اعذرنا ، فالعضو الذي تكلم عنك لا يمثل إلا نفسه ، ولا يمثل أخلاق مجلس الأمة ولا أخلاقنا ككويتيين».

من جهة أخرى قال الغانم « غدًا سأغادر إلى جنيف لحضور اجتماع يومي الجمعة والسبت للجنة التحضير لاجتماع رؤساء البرلمانات في العالم ، وبعد ذلك لدينا اجتماع يوم الأحد في القاهرة بناء على دعوة من البرلمان العربي ، وسنعود إلى الكويت بإذن الله يوم الاثنين».

وكان مجلس الأمة وافق في جلسته بتاريخ 27 نوفمبر الماضي على إحالة استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء ، إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية.

وانتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية بعد المناقشة وتبادل الآراء ، إلى عدم دستورية الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء.

ورأت اللجنة في تقريرها أن الاستجواب مخالف للمواد رقم (100) و(123) و(127) من الدستور فيما قصدت أو فسرت ، مبينة أن محور الاستجواب تناول «أعمال تنفيذية تدخل في صميم العمل التنفيذي لبعض الوزارات مثل الأشغال والدفاع المدني والمؤسسات والإدارات ذات الصلة بمواجهة تلك الظواهر والأحداث ، ويسأل عنها كل وزير في حدود اختصاصه ، إذا تبين وثبت انه كان مقصرا في تدارك الأضرار التي تنجم عند حدوثها».

«الداخلية» : فتح

وكتابتها ، والا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره ، كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الالهية او الأنبياء او الذات الأميرية.

لا تراجع عن دمج

اجمالي الحضور البالغ عددهم 45 عضوا .

يذكر أن قرار لجنة «العمل» البرلمانية انتهى إلى عدم تأييد قرار الدمج ، وتوصيات اللجنة وهي إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الدمج ، ومنح كادر للعاملين في «هيئة القوى العاملة» ، ونقل وضم الاختصاصات الخاصة بالكويتيين التي تتداخل مع عمل الهيئة كالتفتيش وإذن العمل في البرنامج ، وإلغاء قرار مجلس الوزراء المتعلق بإذن العمل للكويتي.

من جهتها أشادت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ، بقرار دمج جهاز برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة ، مع الهيئة العامة للقوى العاملة ، مؤكدة انه «في الاتجاه الصحيح».

وقالت العقيل ان «قرار الدمج جاء بناء على تقارير ديوان المحاسبة الفنية ، بالتوصية بالدمج ووثيقة استدامة المرتبطة بخطة التنمية فهناك جهات حكومية متشابهة في الاختصاصات ويجب دمجها ، ورأي ديوان الخدمة المدنية كان مطابقا لديوان المحاسبة».

أضافت ان «دمج القطاع الموجود داخل ديوان الخدمة المدنية ووضعه تحت مظلة واحدة مع هيئة القوى العاملة ، يعني اننا نسير في الاتجاه الصحيح فالكويت لم تذهب بمنحى بعيد ودول الخليج عملت بهذا الموضوع».

وبينت ان «جهاز إعادة الهيكلة وإن كان مسماه جهازا ، هو ليس جهاز حكومي أو مؤسسة حكومية إنما هو قطاع وبرنامج داخل ديوان الخدمة المدنية» مؤكدة انه على هذا الأساس تم سحب هذا القطاع ووضعه تحت مظلة «هيئة القوى العاملة» .

ولفتت إلى تقديم «إعادة الهيكلة» مذكرة تحوي مزايا قرار الدمج إضافة إلى 11 ميزة واردة في تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية بشأن قرار الدمج ، قائلة في الوقت ذاته ان «السلبيات الواردة في تقرير اللجنة البرلمانية عبارة عن مخاوف فقط ، وذلك يعني ان قرار الدمج صحيح ويجب استكماله».

ونفت ما يثار بأن هناك تداخلا في الهيكل التنظيمي بين «إعادة الهيكلة» و«هيئة القوى العاملة» ، وان عملية الدمج تتم دون علم الهيكلة ، مبينة مبينة ان «ذلك غير صحيح».

أضافت ان «إعادة الهيكلة» هو برنامج يقع تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية ، وأشبه بقطاع داخل الأجهزة الحكومية و، سيتم نقله من ديوان الخدمة المدنية والحاقه ب «بهيئة القوى العاملة» ، مبينة أن «ما أثير بأن جهاز إعادة الهيكلة مؤسسة حكومية تم نقلها إلى هيئة القوى العاملة غير صحيح».

وجددت تأكيدها على عدم تأثر المراكز القانونية أو المسؤوليات الإشرافية للموظفين في حالة الدمج مبينة على ان «كل الموظفين الموجودين في إعادة الهيكلة هم من سيشغلون الوظائف الإشرافية في هيئة القوى العاملة وبحدود 20 وظيفة».

وأكدت عدم المساس بالمزايا المالية لموظفي «إعادة الهيكلة» موضحة ان «موظفي هيئة القوى العاملة سترتفع مزاياهم المالية ، لتكون مساوية لموظفي إعادة الهيكلة».

وبشأن ما أثير بشأن انخفاض أعداد الموظفين الكويتيين المسجلين والمستفيدين من «إعادة الهيكلة» ، نتيجة قرار الدمج ، أوضحت ان «الكويتيين في 31 ديسمبر 2017 بلغ عددهم 59 ألفا ، وحتى 31 ديسمبر 2018 بلغ عددهم 62 الف العاملين في القطاع الخاص» ، مشيرة إلى «وجود 4000 موظف خرجوا من إعادة الهيكلة نتيجة التعيين الوهمي».

وقالت «في السابق حينما كان إعادة الهيكلة منفصلا عن هيئة القوى العاملة المواطن بحاجة إلى إذن عمل والحاصل الآن ان بإمكان المواطن التسجيل الكترونيا لدى هيئة القوى العاملة ويصله إشعار بذلك يتم الاكتفاء به دون الحاجة لإذن العمل.

تعديل ميعاد

القانونية للمتقاضين ومد الفترة الزمنية قبل التمييز.

وطالب نواب بمعالجة مشكلة بطء الإجراءات والتقاضي والإعلان للمحافظة على المنظومة القضائية، لافتين إلى أن تأخر طباعة الأحكام على الرغم من الميزانية الكبيرة والتطور التقني المتوافر أمر لا يتناسب مع توجهات تطوير الخدمات في مؤسسات وجهات الدولة كافة.

وأشاروا إلى أن هناك قصورا إداريا تجاه هذا الأمر، مطالبين الحكومة بتفعيل خاصية التراسل الإلكتروني في الإعلان بالأحكام.

من جهته أوضح وزير العدل، وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة فهد العفاسي أهمية منح المحكمة وقتا كافيا لبحث القضايا من دون استعجال، مشيرا إلى أنه بخصوص الإعلان الالكتروني فقد تم تفعيله على الشركات والبنوك.

العازمي : لائحة

وأوضح الوزير العازمي في تصريح صحفي أمس ، ان صدور اللائحة الأولى لمعادلة الدرجات العلمية هو من أهم إنجازات وزارة التعليم العالي ، لضبط مخرجات جودة التعليم العالي وتنظيم أسس المعادلة للدرجات العلمية الصادرة من خارج الكويت.

وأكد بأن اللائحة وضعت الأسس العامة والشروط المطلوبة لمعادلة الدرجات العلمية والشروط الخاصة بالمؤسسات التعليمية المانحة للدرجات العلمية ، مضيفا بان لائحة القرار حددت كذلك اختصاصات لجنة معادلة الدرجات العلمية ما بعد الثانوية والغرض من معادلة الدرجات العلمية.

وأثنى العازمي على الجهود المبذولة من قبل قطاع البعثات والمعادلات والعلاقات الثقافية والقطاع القانوني بقيادة وكيل وزارة التعليم العالي ، لدراسة كافة القرارات المنظمة لمعادلة الشهادات العلمية منذ تأسيس الوزارة وحتى تاريخه.

«الصحة» : لم نسجل

القطان في تصريح لـ «كونا» امس ، ان هذا النوع من الفيروسات الذي أصاب مؤخرا بعض طيور الزينة في سوق الطيور بالكويت الواقع في منطقة الري ، يصيب الطيور بصفة خاصة ويسبب نفوقها.

وأشارت إلى وجود تنسيق في هذا الشان بين كل من وزارة الصحة والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والبلدية ووزارة الداخلية للتخلص من جميع طيور الزينة الموجودة بهذا السوق.

ولفتت إلى انه على الرغم من عدم ثبوت إنتقال المرض الى الانسان إلا أن الوزارة نبهت كافة قطاعاتها المعنية بجميع المناطق الصحية والمستشفيات لتكون على أهبة الإستعداد وذلك على سبيل الحيطة والحذر كإجراء احترازي معتاد.

وأهابت القطان بالجميع ضرورة أخذ الحيطة والحذر كإجراء إحترازي بتجنب ملامسة أو التعامل مع اي طيور أو حيوانات نافقة مع إخطار ادارة الصحة الحيوانية في حال وجود نفوق متعدد بين الطيور لإتخاذ إجراءات التخلص منها بالطرق الصحية السليمة.

معركة بـ «العُقل»

مليون دينار سنويًا لغير الموظفين.

وكشف الرياطي عن أسماء لموظفين كبار في الدولة ، ومن بينهم قضاة ، ادعى أنهم تلقوا مكافآت بدل حضورهم جلسات، وهو أمر أحدث فوضى وتلاسنا بينه وبين عدد من النواب، على خلفية اتهامه قضاة بتلقي هذه الأموال.

من جانبه، دافع وزير العدل بسام النشلوني عمّا ورد في اتهامات الرياطي، رافضا التشكيك في عمل القضاة. وقال إن القضاة عندما يذهبون لأي مهمة كانت تصرف لهم اموال لمتابعة إجراءات التقاضي.

وأكد النشلوني أن القضاة في الأردن، أكبر من أن يتم اتهامهم والتشكيك بهم، مطالبًا الرياطي بمزيد من الإيضاحات حول سؤاله.

إيران لأمريكا

لإيران آية الله علي خامنئي، قوله "سواء أرادوا ذلك أم لا، يجب أن يغادر الأمريكيون سوريا".

وهناك مخاوف في الغرب من أن تؤدي خطة ترامب سحب ألفي جندي من سوريا إلى تعزيز نفوذ طهران، التي تدعم الرئيس السوري بشار الأسد في الحرب المستمرة منذ نحو ثماني سنوات، وأيضا أن تسمح لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بإعادة تنظيم صفوفهم.

ونقلت الوكالة عن ولايتي قوله خلال اجتماع مع وزير الخارجية السوري وليد المعلم في طهران «الآن 90 بالمئة من الأراضي السورية تحت سيطرة الحكومة ، وسيحرر الجيش السوري الباقي قريبا».

ونقلت الوكالة أيضا عن الرئيس حسن روحاني قوله للمعلم إن السلام في سوريا يمثل أولوية.

وأضاف "أحد الأهداف المهمة للسياسة الإقليمية والخارجية للجمهورية الإسلامية هو الاستقرار والأمن التام في سوريا... وتهيئة الظروف الطبيعية في سوريا وعودة أهل هذا البلد إلى حياتهم الطبيعية".

جاءت زيارة المعلم لطهران لإجراء مفاوضات قبل الاجتماع مع قادة روسيا وتركيا وإيران في منتجع سوتشي الروسي المطل على البحر الأسود يوم 14 فبراير شباط بشأن سوريا.

ونقلت وكالة أنباء فارس عن الأميرال محمود موسوي مساعد القائد العام للجيش الايراني لشؤون العمليات قوله بشكل منفصل أمس ، إن إيران تعتزم زيادة مدى صواريخها أرض-بحر عن 300 كيلومتر.

ووسعت إيران برنامجها الصاروخي، خاصة صواريخها الباليستية، في تحد لاعتراض الولايات المتحدة والقلق الذي أبدته دول أوروبية.

وتقول طهران إن البرنامج دفاعي تماما.

وقال الاتحاد الأوروبي يوم الاثنين إنه قلق بشدة من إطلاق إيران صواريخ باليستية ومن التجارب التي تجريها بتلك الصواريخ، وحث طهران إلى التوقف عن الأنشطة التي عمقت عدم الثقة وهزت الاستقرار في المنطقة.

مجلس الشيوخ

يعتبر بعض أعضائه الإجراء تقويضا لحرية التعبير.

ويقول عضو مجلس الشيوخ الجمهوري، ماركو روبيو، صاحب مشروع القانون، إنه يرد على ما وصفها بأنها «حرب اقتصادية عنصرية ضد إسرائيل».

ويسمح مشروع القانون، بعد إقراره، للحكومة المركزية أو الحكومات المحلية بسحب استثماراتها من أي دولة أو كيان ينخرط في نشاطات حركة بي دي أس، التي تستهدف إسرائيل أو الأشخاص أو الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.

وينص مشروع القانون أيضا على بيع الأسلحة لإسرائيل، وتوسيع التعاون العسكري مع الأردن، وفرض المزيد من العقوبات على سوريا.

وحصل القانون على 77 صوتا مقابل 23 صوت معارض، وصوت جميع الأعضاء الجمهوريين لصالح مشروع القانون، إلا واحدا، وهو راند بول. أما الديمقراطيون في المجلس فصوت 25 منهم لمشروع القانون بينما صوت 22 ضده.